

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية العربية المتحدة

الجريدة الرسمية

(العدد ١٢٣) الصادر في يوم الاثنين ١١ المحرم سنة ١٣٨٣ - ٣ يونيه سنة ١٩٦٣ (السنة السادسة)

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩
النص التالي :

”تشأ هيئة عامة للتأمينات الاجتماعية وتعتبر شخصا اعتباريا مستقلا
وتكون لها ميزانية مستقلة تلحق بالميزانية العامة للدولة ويمثلها رئيس
مجلس الإدارة ويكون مقرها القاهرة“ .

ويستبدل بعبارة ” المؤسسة المصرية العامة للتأمينات الاجتماعية“ حيثما
وردت بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والقوانين والقرارات المعدلة له والمتعلقة
بتنفيذه عبارة ”الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية“ .

مادة ٢ - يستبدل بنص المادة ٧١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩
النص التالي :

”مع عدم الإخلال بأحكام البند ٤ من المادة ٥٦ والمادة ٧٠ من هذا
القانون ، تدخل المدة التي أدى عنها المؤمن عليه اشتراكات وفقا لأحكام
القانونين رقمي ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، ٩٣ لسنة ١٩٥٩ إلى أي من الهيئات العامة
للتأمينات الاجتماعية أو النظام الخاص ، ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ،
ويحسب المعاش عنها وفقا لأحكام المادة ٥٨ دون اقتضاء أية فروق
اشتراكات من المؤمن عليه عن تلك المدة ، وذلك اعتبارا من أول
أبريل سنة ١٩٥٦“

ويؤدى النظام الخاص عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل
فيه في المدة المشار إليها مبالغ نقدية تقدر بنسبة ٥٪ مقابل حصة صاحب

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣

بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦١ باعتبار مؤسسة التأمينات الاجتماعية
مؤسسة عامة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٦٠٧ لسنة ١٩٦١ في شأن اعتبار مؤسسة
التأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتعاونية للإسكان من المؤسسات
العامة ذات الطابع الاقتصادي ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

العمل ، ٥٪ مقابل حصة المؤمن عليه وذلك من أجر العامل السنوي الذي يسدد على أساسه الاشتراك في النظام الخاص مضافا إليها جميعا فائدة استثمار شركة بواقع ٥,٤٪ سنويا .

كما تدخل مدة الاشتراك في النظام الخاص السابقة على أول أبريل سنة ١٩٥٦ ضمن المدة المحسوبة في المعاش بواقع ٢٪ عن كل سنة ، على أن يؤدي النظام الخاص بالنسبة لكل مشترك مبالغ نقدية من رصيده محسب وفقا للجدول رقم (١) المرافق .

فإذا لم تقف حصة العامل في النظام الخاص للوفاء بهذا الالتزام حتى للعامل إما أداء الفرق دفعة واحدة أو مقسطا وفقا للشروط والأوضاع التي يقرها مجلس إدارة الهيئة ومحسب الأقساط في هذه الحالة وفقا للجدول رقم (٢) المرافق ، أو احتسبت له من مدة اشتراكه في النظام مدة بنسبة رصيده إلى المبالغ المطلوبة منه وفقا للجدول رقم (١) المشار إليه .

ويجوز للنظام الخاص أن يؤدي المبالغ المستحقة عليه إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دفعة واحدة أو مقسطا على خمسة أقساط سنوية متساوية ويستحق كل منها خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهر يناير من كل سنة اعتبارا من شهر يناير سنة ١٩٦٤ وذلك مقابل فائدة سنوية مركبة تحسب بواقع ٥,٤٪ .

كما يستحق على هذه المبالغ في الفترة من تاريخ نشر هذا القانون حتى تاريخ سداد القسط الأول فائدة تقدر بواقع ٥,٤٪ .

ويلتزم صاحب العمل بالنسبة لنظم صناديق الادخار الخاصة ، كما يلتزم ضامنا متضامنا مع شركة التأمين المتعاقد معها بالنسبة لعقود التأمين الجماعية ، بسداد المبالغ المستحقة وفي حالة التقسيط يلزم صاحب العمل أو شركة التأمين - حسب الحالة - إذا تأخر عن السداد في الميعاد المحدد بالفقرة الخامسة من هذه المادة بأداء غرامة تستحق للهيئة بواقع جنية واحد عن كل حامل من العمال المشتركين في النظام الخاص ، وتكرر الغرامة إذا لم يتم تدارك المخالفة بالقيام بالسداد خلال شهر من تاريخ استحقاقها ، وهكذا إلى أن يتم سداد كامل المستحق مضافا إليه الغرامات .

ويجوز للهيئة تحصيل هذه المبالغ بطريق الجزر الإداري .

مادة ٣ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٧ لسنة ١٩٦١ فيما تضمنه من اعتبار مؤسسة التأمينات الاجتماعية مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي . كما يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويسمى به اعتبارا من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ المحرم سنة ١٢٨٢ (٣ يونيو سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش ولكل ١٠ جنيهات من الأجر الشهري		السن	جدول رقم (١) بتحديد المبالغ المستحقة عن مدة الخدمة السابقة التي تحسب في المعاش	
طيم جنيه			المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش ولكل ١٠ جنيهات من الأجر الشهري	السن
١١	٦٠	حتى ٤٣	١٠	٥٠٠ حتى ٢٠
١١	٢١٠	٤٤	١٠	٥٠٠ ٢١
١١	٣٧٠	٤٥	١٠	٥٠٠ ٢٢
١١	٥٣٠	٤٦	١٠	٥٠٠ ٢٣
١١	٧١٠	٤٧	١٠	٥٠٠ ٢٤
١١	٩٠٠	٤٨	١٠	٥٠٠ ٢٥
١٢	١١٠	٤٩	١٠	٥٠٠ ٢٦
١٢	٣٢٠	٥٠	١٠	٥٠٠ ٢٧
١٢	٥٥٠	٥١	١٠	٥٠٠ ٢٨
١٢	٧٩٠	٥٢	١٠	٥٠٠ ٢٩
١٣	٥٠	٥٣	١٠	٥٠٠ ٣٠
١٣	٣٣٠	٥٤	١٠	٥٠٠ ٣١
١٣	٦٣٠	٥٥	١٠	٥٠٠ ٣٢
١٣	٩٥٠	٥٦	١٠	٥٠٠ ٣٣
١٤	٢٦٠	٥٧	١٠	٥٠٠ ٣٤
١٤	٦٧٠	٥٨	١٠	٥٠٠ ٣٥
١٥	٨٠	٥٩	١٠	٥٠٠ ٣٦
١٥	٦٣٠	٦٠ فأكثر	١٠	٥٠٠ ٣٧
			١٠	٥٠٠ ٣٨
			١٠	٥٨٠ ٣٩
			١٠	٦٩٠ ٤٠
			١٠	٨٠٠ ٤١
			١٠	٩٢٠ ٤٢

ملاحظات :

(١) في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

(ب) يحسب المبلغ المستحق على المؤمن عليه على أساس سنة وأجره في تاريخ انتفاعه بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١

(ج) يقرب رأس المال المحسوب وفقاً لهذا الجدول في جميع الحالات إلى أقرب جنيه صحيح .

السنة في تاريخ بدء الأداء	مجموع الأقساط المفروض أدائها في حالة السداد بلوغ سن الستين مقابل ١٠٠ جنيه من المبلغ المستحق
حتى ٤١	٣٠٠ ١٥٥
٤٢	٥٠٠ ١٥٢
٤٣	٧٠٠ ١٤٩
٤٤	٩٠٠ ١٤٦
٤٥	١٠٠ ١٤٤
٤٦	٣٠٠ ١٤١
٤٧	٥٠٠ ١٣٨
٤٨	٧٠٠ ١٣٥
٤٩	٩٠٠ ١٣٢
٥٠	١٠٠ ١٣٠
٥١	٣٠٠ ١٢٧
٥٢	٥٠٠ ١٢٤
٥٣	٦٠٠ ١٢١
٥٤	٧٠٠ ١١٨
٥٥	٨٠٠ ١١٥
٥٦	٨٠٠ ١١٢
٥٧	٧٠٠ ١٠٩
٥٨	٦٠٠ ١٠٦
٥٩	٣٠٠ ١٠٣
٦٠	— ١٠٠

ملاحظات :

- (١) في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
 (ب) لحساب القسط الشهري يقسم مجموع الأقساط المفروض أدائها
 على عدد الأشهر الكاملة بين تاريخ بدء السداد وتاريخ بلوغ سن الستين .
 (ج) تقرب قيمة القسط الشهري الناتج من تطبيق هذا الجدول إلى
 أقرب قرش .

جدول رقم (٢)

تعميد الأقساط الشهرية التي تقطع من الأجر في حالة اختبار
 المؤمن عليه أداء المبالغ المستحقة عليه
 بالتقسيط

السنة في تاريخ بدء الأداء	مجموع الأقساط المفروض أدائها في حالة السداد حتى بلوغ سن الستين مقابل ١٠٠ جنيه من المبلغ المستحق
حتى ٢٠	٤٠٠ ٢١٩
٢١	— ٢١٦
٢٢	٨٠٠ ٢١٢
٢٣	٥٠٠ ٢٠٩
٢٤	٢٠٠ ٢٠٦
٢٥	١٠٠ ٢٠٣
٢٦	٩٠٠ ١٩٩
٢٧	٧٠٠ ١٩٧
٢٨	٦٠٠ ١٩٣
٢٩	٦٠٠ ١٩٠
٣٠	٥٠٠ ١٨٧
٣١	٤٠٠ ١٨٤
٣٢	٤٠٠ ١٨١
٣٣	٤٠٠ ١٧٨
٣٤	٤٠٠ ١٧٥
٣٥	٥٠٠ ١٧٢
٣٦	٦٠٠ ١٦٩
٣٧	٧٠٠ ١٦٦
٣٨	٨٠٠ ١٦٣
٣٩	٩٠٠ ١٦٠
٤٠	١٠٠ ١٥٨